

قضية اليوم

موفد ماكرون في بيروت نهاية الأسبوع: الفرنسيون «سلّتهم فاضية»

يصل الموفد الفرنسي باتريك دوريك إلى بيروت نهاية الاسبوع. ثمّة من يعمّقه عليه هذه الزيارة باعتبار أنّ نتائجها ستكون حتماً إيجابية. حتّى الآن كلّ المعلومات تتناغم حول أنّ الفرنسيين لا يحملون حولاً جديدة، فالمعترات الخارجية لا تتّلع عن تعقيدات الداخل

مبسم زرق

لم يَكُنْ يتفكّر صورة الغموض الكبير الذي يكتنف المساعي الدولية «لأجل لبنان»، سوى تضاعف المؤشرات الداخلية السلبية لدخض التعويل على حراك فرنسي، زُعم أنّه سيؤدي الي ولادة حكومية قريبة جداً، وذلك من خلال مؤشرات عديدة: الأول، أنّ رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، الذي كانت القوى السياسية تنتظر إخباراً عن جولته خارج البلاد، بدأ يتّينّ لها أنه خالي الوفاض، بعد مصر والإمارات، لن يتوجّه الحريري إلى باريس كما كان متوقعاً. وبحسب أكثر من مصدر، سيتوجّه الرئيس

حاول الفرنسيون استطلاع الأجواء بشأن إذا ما كان هناك ما يجتك القيام به

المكلف من ابو ظبي الي تركيا في غضون يومين، وزيارته هذه تتعلّق بعلمته «عالمية - شخصية» تتصل بأعماله هناك، وهذا الأمر يعني أنّ ليس في حجة الفرنسيين ما هو على اللبنانيين لتقديم التنازلات. بل على العكس حاولوا استطلاع الأجواء بشأن إذا ما كان هناك ما يُجنّ القيام به!

تقرير

مصارف تخفض قيمة دولار الرواتب لموظفيها: «المركزي» يهدّدنا

قد شارف على الانتهاء.

قبل قرابة اسبوع، أبلغ مصرف «سارادار» الموظفين لديه تعديل الية دفع الرواتب، واستبدال سعر 3900L بسعر صرف يبلغ 3100 ليرة على اعتبار أنّ هذا «سعر دولار الشيك»، الذي يقوم المصرف ببيعه في «السوق» حتّى يتسكّن من تسديد الرواتب، مع ما تعنيه من ترتيب خسائر إضافية على ميزانته. هذه الرواية قدّمها «سارادار» للموظفين، طالباً منهم التوقيع على موافقتهم اعتماد سعر الصرف الجديد. لماذا تراجع «سارادار» عن «خدمة» ليرة؟ الإدارة أبلغت الموظفين أنّ مصرف لبنان «مُتزعج» من هذه «الخدمة». خاصة أنّ مصارف أخرى حولت كامل رواتب بعض الموظفين من الليرة إلى الدولار حتى يسحبوها وفق سعر 3900 ليرة. إضافة إلى أنّ «المركزي» مارس نوعاً من «التهديد» على مصارف بعدم بيعها المزيد من

«الدولار المصرفي»، أو طلب تسديده على أساس 3900 ليرة. لذلك اعتبر بعض العاملين في القطاع خطوة «سارادار» مقدّمة لتبدأ مصارف أخرى تخفيض تقديماتها إلى الموظفين، عبر رمي المسؤولية على مصرف لبنان، أمّا انزعاج «المركزي» فمرهّده إلى أنّه يبيع كلّ المصارف «كوتا» بالدولار اللبناني تختلف حصتها بين مصرف وآخر باختلاف حجم محفظته المالية والتزاماته، كما تُشدّد المصارف قيمتها بالليرة وفق سعر 1515L، لاستخدامات مصرفية وليس تمويل سلسلة رتب ورواتب داخلية. يُخبر أحد المسؤولين الماليين السابقين أنّه في السنوات السابقة كانت المصارف بشروط مُعيّنة تشتري الدولار من مصرف لبنان لتغطّي احتياجات الزبائن، «ولكن منذ الربع الأخير من العام 2018، بدأنا نلاحظ وجود طلب مُضخّج على الدولار من

قبل خمسة مصارف كبرى - بشكل أساسي - يفوق حاجاتها». في مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف بدأ «الشعور بالسخن»، لأنّ «المركزي» يبيع الدولارات من دون أنّ يُكوّن بدلاً منها. لماذا ارتفع الطلب؟ يُجيب المسؤول بأنّ الدولارات استُخدمت لأكثر من سبب، «منها

في الريم الأخير من 2018، بدأ يتضخّم الطلب على الدولار من قبل 5 مصارف كبرى

يتّجه المشاهد اللبناني نحو مرحلة هذنية عبر تآليف حكومة ظرفية «التراضي» غير أنّ مسار الأمور في دوريل، سيحطّ في بيروت نهاية هذا الأسبوع، ثمّة من يتعامل في لبنان مع توقيت العودة الفرنسية، على أنها وثيقة الصلة ببرنامج إقليمي مستجدّ أسست له نتائج الانتخابات الأميركية الأخيرة، وأنّ هذا المناخ

جديد. الواقع أنّ الأميركيين ليسوا إيجابيين في ما يتعلّق بالملف اللبناني، بعكس ما يحاول البعض التسويق الأميركيون أولوياتهم في مكان آخر، ولبنان على آخر جدول أعمالهم. لذا فإنّ وضع الملف بأيدي الفرنسيين ليس تفويضاً مطلقاً، لكن ترك الأمر لهم للبحث عن حلول «إما أنّ يرفضها الأميركيون أو يقبلون بها في ما بعد».

- لم تُنخج باريس حتى الآن في استنساخ توافق فرنسي - سعودي، على عرار التوافق الفرنسي - الإماراتي. الإماراتيون كانوا أكثر انفتاحاً في ما يتعلّق بالازمة اللبنانية، بينما الرياض لا تزال عند موقفها الرافض لأيّ تسوية مع إيران وحزب الله، وبالتالي لن يكون بمقدور الإمارات القيام بأيّ دور فعّال مستقلّ عن السعودية، كما لن يكون لدى الرئيس المكلف القدرة على تجاهل الفيتو السعودي لأيّ تسوية، حتى ولو كانّ الفرنسيون عزّزيبها.

- لا راي واحدا داخل الإدارة الفرنسية بشأن الأزمة اللبنانية، فقيما يعيل مدير وكالة الاستخبارات الخارجية برنارد إجميه الي الحريري، بطبيعة الحال نظراً إلى كونه صديقاً قديماً لجماعة «ثورة الأرز»، يفضّل رجال الإليزيه تدوير الزوايا «على الطريقة اللبنانية».

وأخيراً والأهم، طغيان السقوط الداخلية على ما عداها: فلا أحد من الأطراف المتصارعين يجد نفسه مضطرا الي التراجع الحريري - في جولته خارج البلاد - سميع كلاماً من قبيل أنّ الرعاية الإقليمية التي يبحث عنها هي مشروطة بعدم تنازله وبعد العودة عن اللاءات التي سبق أنّ وضعها، بينما خلاصة كلّ حديث مع رئيس نكتل «لبنان القوي» «التراضي» غير أنّ مسار الأمور في الخارج جيران باسيل مفادها «ما دام الحريري هو الرئيس المكلف، وما وُثِّقعه أكثر من عنرة - بعد أن رأت باريس في تغيير الإدارة الأميركية فرصة للتعويض عن إخفاقها في الملف اللبناني، توجّهت إلى واشنطن لتعويم مبادرتها من وزراء».

مناقصة الفيول لا تزال عاقبةً عليه اختلاف التفسير لقرار مجلس الوزراء ببيت وزارة الطاقة وإحارة المناقصات «المناقصات» كانت طلبت ان يتم الاحتكام إله مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب كما جرت العادة في حالة الخلاف لحسم طبيعة الشركات التي يحفّ لها المشاركة في المناقصة وزارة الطاقة فضّلت تجنب طلب الموافقة الاستثنائية وذهبت إله طلب تفسير القرار من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء. وقد جاءها الجواب واضحاً امس: هذه الصلاحية منوطه بالمجلس مجتمعاً وبتاء عليه، اكثفت بالإشارة إله انّ محاولات مجلس الوزراء لتوضّح انّ «المقصود بشركات النفط العالمية هو الشركات المالمة، لبنانية او غير لبنانية»، هك سيحك ذلك المشكله وتُطلّص المناقصة؟

إيلي الفرزلي

على اهمة حسم الخلاف بين وزارة الطاقة وإدارة المناقصات بشأن تفسير قرار مجلس الوزراء المتعلق بإطلاق مناقصة لاستيراد الفيول، إلا أنّ إشكالاً آخر طرا على القضية. كتاب وزير الطاقة ريمون عجر إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أثار نقاشاً دستورياً - قانونياً أبعد من مسألة حسم مسألة المناقصة.

درجت العادة، في حالة الخلاف بين الإدارة المعنية «الطاقة»، في هذه الحالة وإدارة المناقصات، أنّ بحال الأمر إلى مجلس الوزراء لاتخاذ المناسب بشأنه. لكن هذه المرة، لأن مجلس الوزراء مستقبيل، ولأن مناقصة الفيول تعتبر من الأولويات التي يجب حسمها في أسرع وقت، طرح السؤال عن الجهة التي يفترض بها الحسم. أولاً، كان الاقتراح بأن يسري على هذه الحالة ما يسري على المراسيم الحكومية في حالة تصريف الأعمال. وبالتالي، بدلاً من عرض الأمر على مجلس الوزراء ليبتّه، يكفي الحصول على مرسوم استثنائي يوقّعه رئيسا الجمهورية والأشهر الماضية، ولكنها لا تزال سارية. يُفترض ب«الكوتا» أنّ تساعد المصارف على تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار التي تُسمح للعملاء الأفراد بدفعها علناً، ولكنّ لجنانا إلى طريقة غير مباشرة حتّى لا تُخلق حالة قلق في «السوق». استفادت المصارف من هذا بأنه «لم يكن مُمكناً سؤال المصارف عن تغطية فارق القروض بالدولار... وإلا تمتنع عن الدفع.

تقرير

محاولات مناقصة الفيول: الشركات «اللبنانية العالمية» يحق لها المشاركة

في هذه الحالات، بل طلب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تفسير القرار. وهذا طلب يصعب عملياً تنفيذه، لأنه بإطلاق مناقصة عمومية للتزيم استيراد مادة الفيول لزوم كهرباء لبنان، ملّعون على الملف يعتبرون أنّ هذه الخطوة أتت بعدما تردد أنّ رئاسة الجمهورية ليست متخصّسة للتخلّص في الأمر وحسمه من خلال قرار استثنائي.

في كتابه المرسل بتاريخ 18 كانون الثاني 2021، يقول وزير الطاقة ريمون عجر إنّ الوزارة فشّرت عبارة «تكون الصفقة من خلال مناقصة دولية تشترك فيها شركات نطق عالمية» بأن مجلس الوزراء يريد «حصراً» إشراك شركة نطق دولية، بما فيها شركات وطنية تملكها دول وتتمتع بخبرات واسعة في مجال تجارة النفط ومشتقاته، في هذه المناقصة من دون وسيط ودون التزيم من الباطن، وأعدت دفاتر الشروط اللازمة لذلك. (نص البنخ ح على: «يفترض بالعارض أنّ يكون شركة نطق عالمية»، ونصّت المادة 23 على أنّه «لا يحق لأيّ من الغريقين أنّ يتنازل كلياً أو جزئياً عن أيّ من حقوقه وموجباته، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأيّ طرف ثالث».)

في المقابل، يشير عجر في كتابه إلى أنّ إدارة المناقصات فشّرت قرار مجلس الوزراء (بموجب كتابها المرسل إلى المديرية العامة للنفط في 13/1/2021) بأن «مشاركة شركات نطق عالمية لم ترد في متن هذا القرار على الطاق الحصري، ولا تحول دون مشاركة الشركات الأخرى الوطنية والمحلية». وقد اعتبرت «المناقصات» أنّ «فرض نجاح المناقصة وتحسينها من أيّ طعن محتمل بما يفرضان توسيع قاعدة المنافسة، كما توضّيح قواعد المشاركة واليات التنفيذ قبل إطلاق المناقصة».

طلب وزير الطاقة «الإفادة عن تفسير قرار مجلس الوزراء» كان لافتاً في عنوانه. لم يذهب وزير الطاقة إلى طلب حسم الخلاف كما جرت العادة «المقصود بشركات النفط العالمية التي تشمل المناقصة الشركات العالمية، أو اللبنانية التي تملك صفة العالمية، من دون أنّ يعني ذلك أنّ هذه الشركات لن تكون قادرة على التعاقد مع وكلاء لبنانيين أو فتح فروع لبنانية للشركة. لكن بالنسبة إلى الوزارة فإنّ العلاقة التعاقدية يجب أنّ تبقى مع الشركة العالمية صاحبة العرض. هل ستسير إدارة المناقصات بهذا التوجه؟ سبق للعلية أنّ أكد أنّه من الناحية القانونية، فإنّ المطلق يفشّر على إطلاقه، ولا سيما بالنصوص التي تتعلّق بحرية المنافسة والمبادئ الاقتصادية العامة، والاستثناء يفسر تفسير تلك القرارات يعود حصراً لمجلس الوزراء دون أيّ مرجع إداري آخر». كما أشارت إلى أنّ دورها يقتصر على عرض مضمون مداوات الجلسات بناءً على الطلب، ويعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، لذلك، أوضحت الأمانة العامة أنّه بحسب مداوات مجلس الوزراء، فإنّ «المقصود بشركات النفط العالمية

هل ينصك العلية رفضه استثناء الشركات المحلية؟ (هيلم الموسوي)

